أبعاد اتفاق الشراكة الأوروجزائرية وانعكاساته على الاقتصاد الوطني

د.الصـــادق بوشـــنافـــة

أستاذ مكلف بالدروس–جامعة المدية

الملخص:

تعود فكرة الشراكة الأورومتوسطية إلى نهاية الخمسينات من القرن العشرين ، إلا أنها لم تتجسد عمليا إلا مع نهاية القرن في ظل العولمة الاقتصادية وبروز ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية، حيث تعتبر الشراكة الأورومتوسطية في حد ذاتها محاولة لتجسيد قواعد وآليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد على نطاق إقليمي بالموازاة مع التجمعات الإقليمية الأخرى المنتشرة عبر العالم.

في هذا الإطار فقد دخل اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية حيز التنفيذ في الفاتح سبتمبر 2005 بعد مفاوضات طويلة تعود إلى سنة 1995 عقب التوقيع على إعلان برشلونة، حيث يحمل اتفاق الشراكة في طياته أبعادا مختلفة سياسية وأمنية، اقتصادية ومالية، اجتماعية وثقافية.

الكلمات المفتاحية: الشراكة الأورو–جزائرية، المنظمة العالمية للتجارة، الصناعة، منطقة التبادل الحر، مسار برشلونة

Résumé :

L'idée du partenariat Euro-méditerranéen se remonte aux années 50, mais elle ne s'est pas concrétisée qu'à la fin du siècle à l'ombre de la mondialisation et la montée du phénomène des blocs économiques régionaux. Alors que le partenariat Euro-méditerranéen lui-même se considère comme un moyen de concrétisation des règles et mécanismes du nouvel ordre économique mondial sur le plan régional.

Dans ce cadre , l'accord de partenariat Euro-Algérien est entrée en vigueur le premier septembre 2005, après un long processus de négociations depuis 1995 la date de signature sur l'accord du processus de Barcelone. Cet accord de partenariat comporte des sujets différents : politique et sécuritaire, économique et financier, social et culturel.

مقدمة:

تعتبر منطقة المتوسط بضفتيه الشمالية والمتمثلة في دول الاتحاد الأوربي والجنوبية والمشكلة ف
الغالب من الدول العربية، بأنها إقليم اقتصادي واحد تعززه الدوافع الأمنية والسياسية والاقتصادية خاص
في نظر بلدان الاتحاد الأوربي، الذي ينظر إلى اتفاقية الشراكة الأورو– متوسطية بأنها محاولة لتطبي
قواعد وآليات النظام العالمي الجديد على نطاق إقليمي، والسعي لتكوين منظمة اقتصادية جديدة تضاه
في مقوماتها كل من منطقة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (NAFTA) ورابطة جنوب شرق آس
(ASEAN) الآسيان.

وبما أن الجزائر دولة تقع في الضفة الجنوبية للمتوسط وتحتل موقعا جغرافيا استراتيجيا هاما
شمال إفريقيا، واعتبارا من بداية التسعينات اعتمدت نظاما اقتصاديا ليبراليا، وقامت بتحرير التجا
الخارجية وباشرت المفاوضات بغية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة (O.M.C) قامت بالموازاة
ذلك بالتفاوض مع بلدان الاتحاد الأوربي للاستفادة من مزايا الشراكة الأورو– متوسطية بعد توقيع
على إعلان برشلونة في نوفمبر 1995.

وانتهت المفاوضات بالتوقيع على الاتفاق في بروكسل (بلجيكا) في 2001/12/19، ثم في فلون
(Valence) بإسبانيا في 2002/04/22 عقب القمة الأورو– متوسطية، والذي صدر بخصوص
مرسوم رئاسي رقم 159/05 الصادر في 27 أفريل 2005. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاتف
يعوض اتفاق التعاون بين الجزائر والمجموعة الأوربية الموقع عليه في 26 جانفي 1976 بالجزائر،
دخل اتفاق الشراكة الأورو– جزائرية حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005. وعليه تطرح العديد
التساؤلات حول جدوى اتفاق الشراكة وأبعاده وكذا انعكاساته على الاقتصاد الوطني والمنافع التي
للجزائر أن تجنيها منه.

وللإلمام بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة فقد ارتأينا تق
هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

1/ مفهوم الشراكة الأورو– متوسطية .

2/ أبعاد اتفاق الشراكة الأورو– متوسطية .

3/ مضمون اتفاق الشراكة الاقتصادية الأورو– جزائرية .

4/ تقييم اتفاق الشراكة الاقتصادية الأورو– جزائرية .

خلاصة:

1/ مفهوم الشراكة الأورو- متوسطية .

في سنة 1956 شكلت لجنة عرفت باسم لجنة سباك (SPAAK-comite)نسبة إلى وزير خارجية بلجيكا الذي يرأسها، وقدمت تقريرها في نفس السنة لمجموعة مكونة من ستة دول أوربية هي:(ألمانيا، فرنسا، ايطاليا، بلجيكا، هولندا ولكسمبورغ) للنظر في التعاون الاقتصادي الأوربي، وكان هذا التقرير هو أساس معاهدة روما التي وقعت سنة 1957 [1]. لقد تضمنت هذه المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوربية مواد تنظم الكيفية التي تقوم الجماعة بموجبها بعقد اتفاقيات بينها مجتمعة وبين دول أخرى غير أعضاء، فخلال صياغة المعاهدة أصرت فرنسا على إشراك الأراضي التابعة لها (مستعمراتها) ومنحها بعض المزايا التفضيلية، كالمزايا التعريفية التي التزمت بها الجماعة.

بالإضافة إلى ذلك توصلت المجموعة الأوربية خلال فترة الستينات للتوقيع على عدد من الاتفاقيات مع بعض الدول المتوسطية، مثل اتفاقية انتساب مع تركيا عام 1963، واتفاقية معاملة تفضيلية مع لبنان عام 1965، ثم معاهدة مع دول المغرب العربي عام 1969 [2].

وفي سنة 1964 تقدمت إيطاليا بمقترح للمجلس الوزاري للمجموعة الأوربية حول وضع تصور شامل للعلاقة بالمنطقة والتي تركز على العلاقات التجارية من خلال ثلاث مجالات رئيسية هي:

- إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر في المنتجات الصناعية بين المجموعة ودول جنوب المتوسط.
- تقديم بعض التنازلات فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية الواردة بينها.
- تقديم الدعم المالي لهذه الدول والمساعدات الاقتصادية.

إلا أن المجلس الوزاري رفض هذا المقترح، لكن مع بداية الثمانينات وانضمام كل من اليونان وإسبانيا والبرتغال لعضوية المجموعة، تصاعد الاهتمام الأوربي بالمنطقة المتوسطية، وتأكد ذلك من خلال إعلان المجلس الوزاري في مارس 1985 تأكيد المجموعة الأوربية على الأهمية التي توليها للتعاون مع الدول المتوسطية غير الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوربية مع التركيز على دعم الإنتاج الغذائي لإنهاء التبعية الغذائية المتوسطية وتوسيع مجال التعاون الفني والعلمي والصناعي ودعم التعاون الإقليمي.

ومع بداية التسعينات وتسارع الأحداث السياسية والاقتصادية الدولية، خاصة إقامة الوحدة الأوربية لتكتل اقتصادي بعد تطبيق اتفاقية ماسترخت سنة 1993، ثم تأسيس المنظمة العالمية للتجارة عقب قمة مراكش في 1994/04/15، ثم إعلان قمة الاتحاد الأوربي في(آسن) بألمانيا سنة 1994، الذي وضع الخطوط العريضة لمستقبل علاقات الاتحاد بدول المتوسط، حيث تجذبه إليها عدة عوامل منها:

أ/ القرب الجغرافي ومشكلة الهجرة، حيث يبلغ عدد المهاجرين من الجنوب في بلدان الاتحاد نحو (11) مليون مهاجر رسمي.

ب/ أن أمن بلدان الاتحاد مرهون بتنمية بلدان الجنوب ولذلك يستوجب تقديم مساعدات ودعم الإصلاحات والاستثمار وخلق فرص العمل.

جـ/ تمثل دول الجنوب شريكا جوهريا لبلدان الاتحاد كونها مصدرا أساسيا للبترول والغاز عليها في تموينه.

د/ تمثل اقتصاديات بلدان الضفة الجنوبية أسواقا هامة للاتحاد في ظل صراع القوى على الأسواق، حيث تمثل التجارة الأوربية مع الدول العربية نسبة 40% من إجمالي مبادلات مع العالم.

هـ/ اشتراك دول الاتحاد (فرنسا، إسبانيا، البرتغال، إيطاليا واليونان) مع دول الجنـ نفس البحر يطرح مشكلة المخاطر البيئية والأمنية.

ويعتبر مؤتمر برشلونة من 25- 27 نوفمبر 1995 وما صدر عنه أي "إعلان برشلونة" شاركت فيه 12 دولة تقع في جنوب المتوسط هي (الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، لبنان، السلطة الفلسطينية، تركيا، مالطة، قبرص، وإسرائيل) إلى جانب بلدان الاتحاد الأوربي[1] ركز الإعلان على النقاط التالية:[2]

- التشديد على الأهمية الاستراتيجية للبحر المتوسط، ورغبة دوله في إعطاء علاقاتهم المستقـ جديدا يرتكز على تعاون شامل.
- التأكيد على إدراك تلك الأطراف بأن الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تشكل تحديات مشتركة للطرفين.
- الإشارة إلى ضرورة خلق إطار متعدد الأطراف ودعم روح المشاركة.
- التأكيد على أن الإطار متعدد الأطراف يعتبر مكملا لتدعيم العلاقات الثنائية التي يجب عليها وعلى خصوصياتها.
- التشديد على أن المشروع الأوربي المتوسطي لا يهدف إلى أن يحل محل المبادلات والمشـ الأخرى المطروحة في المنظمة.

2/ أبعاد الشراكة الأورو- متوسطية:

من أجل بلوغ التوازن المنشود بين مصالح الأطراف المتعاقدة، فإن مشروع اتفاقية الشراكة الأورو- متوسطية المقترح يحتوي العديد من الأهداف ويسعى لبلوغها وهي:

2-1: المشاركة السياسية والأمنية: حيث أن الإعلانات الصادرة عن المؤتمرات الأربعة التي عقدت ابتداء من قمة برشلونة عام 1995، ومالطة عام 1997، وألمانيا عام 1999 وفرنسا عام 2001 فإنما تم التركيز فيها على قضيتين هامتين هما:[1] قضية حقوق الإنسان وأهمية الالتزام المتبادل بها، وقضية حماية الديمقراطية وضمان حرية التعبير، فضلا عن التعاون الأمني في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

2-2: المشاركة الاقتصادية والمالية: وقد حددت الدول الأعضاء ثلاثة أهداف طويلة الأجل للمشاركة وهي[2]:

- الإسراع في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستديمة.
- تحسين أوضاع المعيشة عن طريق زيادة فرص التوظيف.
- دعم التكامل والتعاون الإقليمي.

وتهدف المشاركة في هذا المجال إلى تعزيز التعاون من أجل تحقيق منطقة رخاء تعود فوائدها على كافة الشركاء، وتطمح هذه الشراكة إلى إقامة منطقة تجارة حرة بحلول عام 2010.

وتجدر الإشارة إلى أن البلدان الجنوبية التي أنهت التوقيع على الاتفاق هي: المغرب، الجزائر، تونس، مصر، الأردن وإسرائيل، وتجري المفاوضات حاليا مع كل من سوريا ولبنان.

2-3: المشاركة الاجتماعية والثقافية: وتشتمل على النقاط التالية:

- أهمية الحوار بين الثقافات والحضارات ودورها في التقريب بين الشعوب.
- التعاون من أجل حل مشاكل الهجرة.
- التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة والفساد.
- تعزيز التعاون بين المنظمات غير الحكومية (ONG).

من خلال ما سبق يمكن القول بأن هناك دوافع رئيسية وراء مشروع الشراكة الأورو- متوسطية وتتمثل في ما يلي:

* **دافع أمني:** كون أن ضمان استقرار الاتحاد الأوربي مرهون بالاستقرار الأمني في الضفة الجنوبية للمتوسط والتي تعتبر في نظرهم مصدر اللاأمن الذي يزعزع أوربا.

* **دافع اقتصادي:** وذلك بإلحاق بلدان الجنوب بمنطقة للتبادل الحر كونها أسواق هامة لتصريف منتجات الدول الأوربية، وفي نفس الوقت تعتبر الممون الرئيسي لأوربا بالطاقة (النفط والغاز).

* **دوافع اجتماعية:** تتمثل في محاربة الهجرة حفاظا على تماسك وحدة الاتحاد، كونهم يخشون من تقسيم الاتحاد إلى منطقتين أو ثلاثة مناطق هجرة.

يتضح لنا مما سبق بأن هناك خطوات كبيرة وشاملة مبذولة من طرف الاتحاد الأوربي نحو إقامة ش
جديدة من العلاقات والروابط الاقتصادية مع بلدان الضفة الجنوبية لحوض المتوسط خاصة وأنها
دول عربية وتمتاز بأسواق هامة وهي في متناول بلدان الاتحاد الأوربي وقريبة منها أفضل لها من الب
عن أسواق أخرى في أمريكا اللاتينية أو آسيا، خاصة وأن في كلا المنطقتين قوة اقتصادية تسعى
الاستحواذ على منطقتها، حيث نجد اليابان تسعى للاستحواذ على دول آسيا من خلال إقامة م
(ASEAN)، والولايات المتحدة من خلال السعي لإقامة منطقة للتبادل الحر تشمل الأمريك
وعليه لم يبقى للاتحاد الأوربي سوى بلدان إفريقيا والدول العربية المحاذية للبحر المتوسط، وذلك
لكبر حجم المبادلات التجارية بين مجموعة الدول الأوربية ودول الضفة الجنوبية للمتوسط، فان ا
الشراكة سوف يكون لها التأثير الكبير على حركة التجارة بين هذه المجموعة[1].

3/ مضمون اتفاق الشراكة الأورو- جزائرية:

لقد شاركت الجزائر في مؤتمر برشلونة سنة 1995 ووقعت على إعلانه الخاص بالش
الأورو- متوسطية، وبعد مفاوضات طويلة مع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوربي تم التوقيع على
الشراكة في بروكسل (Bruxelles) في 19 ديسمبر 2001، ثم في فلونسيا (Valence) بإ
في 22 أفريل 2001، ثم صدر بخصوصه مرسوم رئاسي رقم 05-159 الصادر في 27
2005، وقد دخل اتفاق الشراكة الأورو- جزائرية حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005.

3-1- مضمون الاتفاق:

جاء اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية في 110 نصا مقسمة إلى: 9 عناوين، 6 ملا
7بروتوكولات، وكذا 5 إعلانات مشتركة، 5 إعلانات من جانب الاتحاد الأوربي، و4 إعلانات
جانب الجزائر، وتشمل المحاور الآتية[2]:

أ/ الحوار السياسي: وذلك في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ودعم المسار الديمقراطي بالجزائر والاستقرار والسلم (النصوص 3- 5).

ب/ حرية انتقال السلع: حيث يضع اتفاق الشراكة مدة زمنية انتقالية من 12 سنة لإقامة منطقة للتبادل الحر[1]، وعليه فإن الرسوم الجمركية والرسوم المطبقة على الواردات القادمة من بلدان الاتحاد سيتم تفكيكها تدريجيا لتصل إلى حالة الانعدام وفق (النصوص 6- 29).

جـ/ التجارة في الخدمات: والتي جرى الاتفاق بشأنها وفق نصوص المنظمة العالمية للتجارة في الاتفاقيات العامة للخدمات (G.A.T.S)، ويشمل الاتفاق تأدية الخدمات الحدودية، الحضور التجاري، النقل والحضور الظرفي للأشخاص الطبيعيين وفق (النصوص 30- 37).

د/ المدفوعات، رؤوس الأموال والمنافسة: ويشمل هذا البند على حرية حركة رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر، تطبيق الإجراءات المشتركة للمنافسة، الابتعاد التدريجي عن التمييز بين المتعاملين في مجال التموين والتجارة في السلع بين الأجانب (من الاتحاد) والجزائريين. وكذا حماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية، حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والتحرير التدريجي للصفقات العمومية وفق (النصوص 38- 46).

هـ/ التعاون الاقتصادي: ويغطي ذلك المجالات الآتية: التعاون الجهوي، العلوم التقنية والتكنولوجية، البيئة، الصناعة، تأهيل الهياكل الاقتصادية، حماية وترقية الاستثمارات، التقييس والمطابقة، تقارب التشريعات، الخدمات المالية، الفلاحة والصيد، النقل، الاتصالات، مؤسسات الإعلام، الطاقة والمناجم، السياحة والصناعة التقليدية، الجمارك، الإحصاء، حماية المستهلكين، وحوار حول السياسة الاقتصادية الكلية (Macro économique) ووسائل تطبيق هذه الإجراءات وفق (النصوص 47- 66).

و/ التعاون الاجتماعي والثقافي: يهدف هذا إلى ترقية الحوار الثقافي وتعاون يشمل كل المجالات، تشجيع تبادل الشباب، وتنمية الموارد البشرية وإدماج أفضل لسكان الضفة الجنوبية لأوربا وتحسين أوضاعهم الاجتماعية[2]. الصحافة والسمعي البصري، حماية الإرث الثقافي، التكوين(النصوص 67- 78).

ن/ التعاون المالي: ويشمل على: تحديث الاقتصاد، ترقية الاستثمارات، تأهيل المنشآت، الإجراءات المصاحبة لعملية إقامة منطقة للتبادل الحر، وتشريعات للمنافسة وفق ما جاء في (النصوص 79- 81).

ع/ التعاون في مجال القضاء والشؤون الداخلية: ويرمي هذا إلى تعزيز مؤسسات الدولة، انتقال الأفراد، إعادة الإدماج والتعاون في المجال القضائي حول الوقاية من الجريمة المنظمة، مكا الإرهاب، مكافحة عملية تبييض الأموال، مناهضة العنصرية، ومكافحة الرشوة وفق (النصوص 2 91).

غ/ الإجراءات المؤسساتية العامة والنهائية: ويرمي إلى استحداث مجلس للشراكة يشرف فحص المشاكل الهامة المطروحة في إطار الاتفاق وكذا كل المواضيع ذات الاهتمام المشترك، وإ لجنة الشراكة التي ستكلف بتسيير الاتفاق في حدود الكفاءات المخصصة أو المخولة لمجلس الش وفق (النصوص 92- 110).

وفي نفس المسعى ومن أجل تسهيل تطبيق الاتفاق قامت الجزائر بإنشاء لجنة دائمة مكلفة بالتح والمتابعة لتطبيق الاتفاق، ويشرف عليها مباشرة وزير الدولة وزير الخارجية ويرأسها المدير العام لـ أوربا بوزارة الخارجية.

3-2- النظام التعريفي المتفق عليه من الجانبين:

كما هو معروف وبموجب المادة (6) من الاتفاق، سيتم إقامة منطقة للتبادل الحر بين الج والاتحاد الأوربي في غضون أثنى عشر (12) سنة التي تلي تاريخ 1 سبتمبر 2005 (التطبيق الف للاتفاق) طبقا للعنوان منه، وعليه يلتزم الجانبين بالتخفيض الجمركي المتوالي أو التخفيض الفور وذلك على السلع الصناعية وكذا المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الزر المحولة، وذلك على النحو التالي:

أولا: النظام الجمركي المطبق على الواردات الأوربية للمنتجات من مصدر جزائري: وتنقسم قسمين المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية[1].

1/ المنتجات الصناعية:

بموجب المادة (8) من الاتفاق فإن المنتجات الصناعية ذات الأصل الجزائري تدخل الاتحاد الأوربي معفاة من الحقوق الجمركية (D.D) والرسوم المشابهة ابتداء من 01 سبتمبر 005

2/ المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة: وتكون على ال التالي:

أ/ **المنتجات الزراعية:** وهناك أربع معدلات تفضيلية (100%، 55%، 50%، 40%) وهي مطبقة على الرسم القاعدي (Le Droit de base) للواردات في الاتحاد الأوربي على المنتجات الزراعية الجزائرية حسب الملحق(1) من البروتوكول رقم (1).

ب/ منتجات الصيد البحري: وهي معفاة من الحق الجمركي ابتداء من 1 سبتمبر 2005، كما هي موضحة في البروتوكول رقم (3) من الاتفاق.

جـ/ المنتجات الزراعية المحولة: في الغالب كل المنتجات تم تخفيض الرسم الجمركي عليها إلى نسبة (0 %) وتطبق كذلك ابتداء من 2005/09/01.

ثانيا: النظام الجمركي المطبق على الواردات الجزائرية للمنتجات الأوربية: وهي كسابقتها مقسمة إلى قسمين: المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية.

1/ المنتجات الصناعية: وهنا نميز بين مجموعتين من السلع الصناعية:

* **المجموعة الأولى:** وهي السلع المقيدة في الملحق رقم (02) من الاتفاق والتي تصبح معفاة من الرسوم الجمركية ابتداء من تاريخ دخول الاتفاق حيز النفاذ أي (2005/09/01)، وتبقى فقط تخضع للرسم على القيمة المضافة (T.V.A) والمحددة بنسبة (17%) في الجزائر.

***المجموعة الثانية:** وهي السلع التي حددت في الملحق رقم (03) من الاتفاق والتي سوف تخضع لتخفيض تدريجي للرسم الجمركي ابتداء من السنة الثانية لدخول الاتفاق حيز النفاذ وعلى مدة 05 سنوات، وذلك وفق الرزنامة التالية[1]:

ـ ابتداء من سنة 2007: كل حق جمركي ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 80% من الأساس(2).

في سنة 2008: كل حق جمركي (DD) ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 70% من الأساس.

في سنة 2009: كل حق جمركي (DD) ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 60% من الأساس.

في سنة 2010: كل حق جمركي (DD) ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 40% من الأساس.

في سنة 2011: كل حق جمركي (DD) ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 20% من الأساس.

في سنة 2012: كل الرسوم المتبقية سوف يتم إعدامها.

إضافة لذلك فإن كل المنتجات الصناعية القادمة من الاتحاد الأوربي نحو الجزائر وغير المحددة في الملحقين (02) و (03) سيتم إعدام الرسوم الجمركية عليها في حدود 10 سنوات ابتداء من 2007/09/01 وفق الرزنامة الآتية:

- ابتداء من 2007: كل حق جمركي ورسم يتم تخفيضه بنسبة 90% من الأساس.
- ابتداء من 2008: كل حق جمركي ورسم يتم تخفيضه بنسبة 80% من الأساس.
- ابتداء من 2009: كل حق جمركي ورسم يتم تخفيضه بنسبة 70% من الأساس.
- ابتداء من 2010: كل حق جمركي ورسم يتم تخفيضه بنسبة 60% من الأساس.
- ابتداء من 2011: كل حق جمركي ورسم يتم تخفيضه بنسبة 50% من الأساس.
- ابتداء من 2012: كل حق جمركي ورسم يتم تخفيضه بنسبة 40% من الأساس.
- ابتداء من 2013: كل حق جمركي ورسم يتم تخفيضه بنسبة 30% من الأساس.
- ابتداء من 2014: كل حق جمركي ورسم يتم تخفيضه بنسبة 20% من الأساس.
- ابتداء من 2015: كل حق جمركي ورسم يتم تخفيضه بنسبة 10% من الأساس.
- ابتداء من 2016: كل حق جمركي ورسم يتم تخفيضه بنسبة 05% من الأساس.
- ابتداء من 2017: سوف يتم إعدام كل الرسوم الجمركية المتبقية.

ونذكر أن هذه التخفيضات تكون على أساس النسب الموجودة للرسوم الجمركية الحالية وهي (5%، 15%، 30%).

2/ المنتجات الزراعية، منتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة: وتتم معالجتها وف المادة (14) من الاتفاق بين الجزائر و الاتحاد الأوربي (UE) كما يلي:

أ/ **المنتجات الزراعية:** هناك ثلاث معدلات تفضيلية موجودة (100%، 50%، 20% مطبقة والموضحة في البروتوكول رقم (02)، وهذا مع التمييز بين حالتين:

- بعض المنتجات الزراعية تستفيد من التخفيض الجمركي على الرسم الأساس في حدود الحصص التفضيلية المحددة.
- البعض الآخر يستفيد من التخفيض الجمركي دون تحديد للكمية التفضيلية.

ب/ منتجات الصيد البحري: هنا نجد معدلين تفضيليين (100% و25%) مطبقة ع الواردات الجزائرية القادمة من الاتحاد، موضحة في البروتوكول رقم (04) من الاتفاق ويتم تخفي الرسم الجمركي أو إعدامه حسب المنتج ودون تحديد كمي.

ب/ المنتجات الزراعية المحولة: وهنا نجد نوعين من التخفيضات في الرسوم الجمركية فمنها الفورية ومنها المؤجلة (différées).

* **التخفيضات الفورية:** وتشمل خمس معدلات يتم التنازل عنها فوريا وهي (100%، 50%، 30%، 25%، 20%) ابتداء من 2005/09/01.

* **التخفيضات المؤجلة:** هناك قائمة ثانية موجودة في الملحق رقم (02) من البروتوكول رقم (05) تبين المنتجات الزراعية المحولة والتي ستحرر من الرسوم الجمركية على مدة (05) سنوات من بداية تطبيق الاتفاق وفق المادة (15) منه.

د/ المنتجات التي تخضع للرسم الإضافي المؤقت (D.A.P)[1]:

وتلتزم الجزائر بالإعدام التدريجي لهذا الرسم والمقدر بـــ60% حسب قانون المالية التكميلي لسنة 2001، وذلك بمقدار 12 نقطة سنويا. وذلك لإعدامه مع بداية شهر جانفي 2006، وبذلك فإن هذه المنتجات التي كانت تخضع لهذا الرسم (Droit Additionnel Provisoire) لن تصبح كذلك بعد هذا التاريخ.

4/ تقييم اتفاق الشراكة الأورو- جزائرية.

إن تطبيق اتفاق الشراكة الذي دخل حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005، وعليه لا نستطيع تقديم حوصلة دقيقة للآثار السلبية والإيجابية، لكن يمكن توضيحها من خلال التمحيص والتدقيق في نتائج تنفيذ البرامج والمساعدات المقدمة من طرف الاتحاد الأوربي للجزائر والتي تعتبر كإيجابيات يجب الاستفادة منها لتطوير الاقتصاد الوطني، كذلك نحاول تبيان الصعوبات والمعوقات التي تواجه الاقتصاد الجزائري للتماشي مع اتفاق الشراكة.

4-1- إيجابيات الاتفاق: ويمكن توضيحها في النقاط التالية[2]:

أولا: الاستفادة من المساعدات المالية حسب برنامج (Programme National Indicatif)[3] والذي قدر بمبلغ 150 مليون أورو لسنوات 2002- 2004 والذي يعنى بـــ:

- تعزيز الحريات الفردية وحقوق الإنسان.

- تقوية المؤسسات الاقتصادية في إطار اقتصاد السوق.
- تنمية المواد البشرية، بما فيها دعم التعليم العالي.

أما بالنسبة للبرنامج الثاني (PIN) 2005- 2006 والذي يقدر الغلاف المالي له بـــ06 مليون أورو ، ويشمل المجالات التالية:

- دعم الإصلاحات الاقتصادية وإدارة الاقتصاد.
- دعم الهياكل والمنشآت القاعدية (النقل والمياه).
- تثمين الموارد البشرية.
- دعم وتطوير القطاع الخاص في إطار برنامج (FEMIP)[1].

إضافة إلى المساعدات الخاصة للجمعيات والمنظمات غير الحكومية.

ثانيا: الاستفادة من الإعفاءات الجمركية والمزايا المقدمة للصادرات الجزائرية خاصة السلع الصنا ومنتجات الصيد البحري نظرا لأنها لا تتحمل أي رسم جمركي ابتداء من تاريخ نفاذ الاتفاقية.

ثالثا: الاستفادة من الخبرات والتكنولوجية والمعارف العلمية التي يمنحها اتفاق الشراكة للجزائر.

رابعا: الاستفادة من تدفق الاستثمار الأوربي نحو الجزائر في مختلف المجالات خاصة صناعة الن والغاز وما يرتبط بها.

4-2- سلبيات الاتفاق: ويمكن توضيحها في النقاط التالية:

أولا: انخفاض الموارد الجبائية:

نظرا لما ينص عليه الاتفاق فإن تفكيك الرسوم الجمركية يؤدي إلى تقلص الإيرادات الجمركية و قدرت بحوالي 02 مليار دولار سنويا[2]، وهو ما سيعرض السياسة الميزانية لخطر العجز الميزاني سيلحق به من آثار على نسب التضخم إلى جانب التأثير على أسعار المنتجات.

ثانيا: التأثير على تنافسية المنتجات الجزائرية:

نظرا لعدم وجود استغلال أمثل للموارد المتوفرة وما يسببه من ضغط للتكاليف فإن الشراكة الأور ستؤدي إلى وجود منافسة حادة في السوق الجزائري لصالح المنتجات الأوربية، نظرا لتفو التكنولوجي وتحكمها في نفقات الإنتاج ووجود إنفاق كبير على البحث والتطوير، وهو غير مت لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تعتمد على التقليد ورخص الاستغلال ونقص في الخبرة ل

العاملين وضعف مستواهم التحصيلي أوعدم توافقه مع احتياجات المؤسسة.علاوة على عدم الاستعمال الكامل للقدرات الإنتاجية للمؤسسات الصناعية الجزائرية[1].

ثالثا: عدم القدرة على إنعاش وهيكلة القطاعات الإنتاجية في ظرف وجيز حتى تتمكن من مجابهة المنافسة الأجنبية، خاصة وأن الاتفاق دخل حيز التنفيذ وتم تخفيض الرسوم الجمركية، والمؤسسات الجزائرية غالبا ما زالت تراوح مكانها وتتخبط في نفس المشكل الذي نعرفه منذ القديم، وهو عدم وجود عنصر بشري مؤهل، وكذا ضعف التكنولوجية المستخدمة وقدمها في بعض الأحيان إضافة إلى سوء التسيير وسوء استغلال الموارد المتاحة، وهو ما سيؤدي إلى غلق المؤسسات غير المجدية ومنه تفاقم مشكلة البطالة.

رابعا: التأثير على الميزان التجاري:

حيث أن التفكيك الجمركي يؤدي إلى زيادة تدفق السلع الأجنبية إلى السوق الوطني نظرا لضعف جودة المنتجات الوطنية ووجود متعاملين في التجارة الخارجية لا يهمهم إلا تحقيق مصالحهم الشخصية وتعظيم أرباحهم على حساب المنتج الوطني والمؤسسات القائمة.

إضافة إلى ذلك فإن تبعية تموين الجهاز الإنتاجي بالمدخلات الضرورية يأتي من الاتحاد الأوربي، وعليه فإن كل زيادة في الإنتاج أو الاستثمار سوف تؤدي إلى زيادة الواردات، وفي المقابل تبقى الصادرات ثابتة وتعتمد على المحروقات فقط، ويبقى معها مصير الجزائريين مرهون بأسعار النفط في السوق العالمي. حيث نجد أن إجمالي واردات الجزائر بلغ سنة 2007 حوالي 27.439 مليار دولار أمريكي كان نصيب السلع الموجهة للجهاز الإنتاجي قرابة 8.508 مليار دولار ومبلغ 10.096 مليار دولار من سلع التجهيز وهو ما يمثل نسبة 31 % و36.78 % من إجمالي الواردات على التوالي[2].

خامسا: التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر

رغم التحسن الذي طرأ على مناخ الاستثمار بالجزائر وتشجيع السلطات لذلك إلا أن هذا يبقى غير كاف في نظر المستثمرين الأجانب الذين لازالوا يواجهون عدة عراقيل تحول دون تحقيق مشاريعهم على أرض الواقع، حيث لم تبلغ الاستثمارات الأوربية في الجزائر سنة 2005 سوى مبلغ 1.081

مليار دولار إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة ببعض الشركاء كالمغرب مثلا الذي تلقى سنة 005 مقداره 2.929 مليار دولار[1].

خلاصة:

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الشراكة الأورو- متوسطية هي تصور أوربي خاص ل الإقليمي في منطقة البحر المتوسط، وهي شراكة غير متكافئة بين الجانبين، تفتح من خلالها الضفة الجنوبية لمنتجات بلدان الضفة الشمالية ذات الاقتصاد الموحد (25 دولة) والعملة ا والتقدم العلمي والتكنولوجي الذي لم تبلغه أي دولة في جنوب المتوسط، وتهدف هذه الشرا تعزيز الأمن في المنطقة ومحاربة الهجرة والسيطرة على الأسواق ونهب الثروات بطريقة ذكية وم تتماشى مع متطلبات القرن الواحد والعشرين. كما أن اتفاق الشراكة الأورو- جزائرية (كم سابقا) يوضح جليا ذلك، حيث أن الصادرات الصناعية الجزائرية معفاة من الرسوم الجمركية تقوى على المنافسة في السوق الأوربي، وبالمقابل إعفائنا لسلعهم المصنعة من الرسوم الجمركية يع السوق أمامهم لدحر وتدمير الصناعة المحلية التي اعتادت على الحماية وهي الآن لا تقوى على ا مما سيترتب عنه التخلي عن بعض الأنشطة الصناعية التي لا تصمد في وجه المنافسة الأجنبية، و المؤسسات غير الكفأة في القطاعات غير القادرة على المنافسة.

إضافة إلى أن المساعدات المالية المقدمة في البرنامجين (PIN1) و(PIN2) مقدرة ب (150+ 106 مليون أورو) أي (256 M أورو) بينما ما تفقده الجزائر من عوائد جبائية الإعفاءات المقدمة من الرسوم الجمركية تقدر بـــقرابة (02 مليار دولار سنويا) وهو فرق كبير بالمساعدات المقدمة للجزائر وخسارة كبيرة للاقتصاد الوطني كان بالإمكان تفاديها واستغلالها السدود لدعم الفلاحة الجبلية وترقية الريف والزراعة الريفية، أو في شق الطرقات لتنمية الداخلية، أو لبناء السكن لحل هذه المشكلة، أو إنشاء مؤسسات مصغرة للقضاء على البطالة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن اتفاقية الشراكة تمثل في الظاهر فرصة حقيقية لتحفيز التنمية الا وتدعيمها رغم أنها في نفس الوقت لم تقدم حلولا عملية للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية وا فقط على الجوانب التجارية ، حيث نجد الاتفاقية تضمنت تناقضا واضحا من حيث تقييد حر الأفراد وتقليص درجة نفاذ السلع الزراعية والمنسوجات نحو سوق بلدان الاتحاد الأوربي، علا

وجود نوع من المعاملة التمييزية في منح المساعدات الفنية والإعانات المالية في إطار الاتفاقيات المتعددة الأطراف بين الاتحاد الأوربي وبلدان الضفة الجنوبية للمتوسط.

وباعتبار أن اتفاق الشراكة أصبح حقيقة مطبقة عمليا منذ الفاتح سبتمبر 2005 ، ولتستطيع الجزائر التماشي معه والاستفادة منه ، يمكن تقديم التوصيات التالية :

- إعادة تأهيل مناخ الأعمال مما يؤدي إلى التخفيف من عوائق الاستثمار .إصلاح منظومة التكوين وفق ما هو سائد في العالم ، لتتماشى طبيعة التأهيل الوطني مع ما هو سائد في الدول المتقدمة وتستفيد من ذلك المؤسسات الاقتصادية.
- تحسين منظومة الإعلام الاقتصادي وزيادة سيولتها وتنافسيتها لإنتاج معلومات صحيحة وغير متناقضة.
- توسيع نطاق الحكم الراشد، واستقلالية كاملة للنظام القانوني.

الهوامش:

1/ اسم صاحب المقال وعنوانه.

2/حازم الببلاوي: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر (معايير وقواعد مالية جديدة)، مركز الأهرام،الطبعة2، القاهرة، 2005، ص139

3 / إكرام عبد الرحيم: التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص 242.

4 / بلدان الاتحاد الأوربي آنذاك 15 دولة هي (أيرلندا، السويد، ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، المملكة المتحدة البريطانية، النمسا، فنلندا، لكسمبورغ، اليونان، البرتغال، الدنمرك، إيطاليا، إسبانيا، وهولندا) ويضم حاليا في 2005 عشرة (10) دول أخرى هي (بولونيا، المجر، سلوفينيا، سلوفاكيا، جمهورية التشيك، استونيا، ليتوانيا، ليتونية، قبرص ومالتا).

5/ إكرام عبد الرحيم: مرجع سابق الذكر، ص 248.

6 / سامي عفيفي حاتم: قضايا معاصرة في التجارة الدولية، النسر الذهبي للطباعة، القاهرة، 2004، ص 234.

7 / إكرام عبد الرحيم: مرجع سابق الذكر، ص250.

8/ فؤاد أبو ستيت: التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004،ص 157.

9/ www.caci.com.dz/U.E/association-UE.htm.

10 / في هذا المجال تم إنشاء لجنة تقنية للمتابعة والتقييم من طرف وزير التجارة في 23 أوت 2005 ويرأسها المدير العام للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI).

11/ Nachida. M. BOUZIDI: 5 essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne;ed. Enag, Alger; , p 91.8199

12/ Source: www.caci.com.dz/UE/association-UE.htm.

13/ لمزيد من الإطلاع حول الموضوع، انظر: www.caci.com.dz/ue/association-ue.

14 / يقصد هنا بمصطلح الأساس: أصل الرسم الجمركي (le droit de base).

(D.A.P) : Droit Additionnel Provisoire. /15

sud .it/ materiale/country-algeria.htm.www.centronord16/

(PIN): Programme Indicatif National (de l'Algérie). /17

(FEMIP) : la Facilité Euromed d'Investissement et de Partenariat. /18

19/ أحمد باشي: الآثار المختلفة لاتفاق الشراكة الأوربية الاقتصادية الجزائرية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، 2004، ص 26.

20/ عبد الحميد زعباط: دور الموارد البشرية في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، يومي 08-10مارس 2004.

21/ CNIS : Statistiques du commerce exterieur de l'Algérie 2007, alger,p2.

22/ Pierre HENRYET et Bénédict DE ST-LAURANT : Les investissements direct étrangers dans la région MEDA en 2006, Notes et documents n23, Paris 2007,p9.

المراجع:

1/ الكتب:

1/ إكرام عبد الرحيم: التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.

2/ حازم الببلاوي: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر (معايير وقواعد مالية جديدة)، مركز الأهرام، القاهرة، 2005.

3/ سامي عفيفي حاتم: قضايا معاصرة في التجارة الدولية، النسر الذهبي للطباعة، القاهرة، 2004.

4/ فؤاد أبو ستيت: التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004.

المجلات والملتقيات:

5/ أحمد باشي: الآثار المختلفة لاتفاق الشراكة الأوربية الاقتصادية الجزائرية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، 2004.

6/ قدي عبد المجيد: الجزائر ومسار برشلونة، الفرص والتحديات، مداخلة في ملتقى دولي حول الشراكة الأورومتوسطية، جامعة سطيف،2003.

7/ عبد الحميد زعباط: دور الموارد البشرية في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، يومي 08-10مارس 2004.

8/ بلقاسم زايري: السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوربي والجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد رقم 03، ديسمبر 2005.